

بعد رفع نسبته إلى ربع إيرادات الميزانية العامة

زيادة استقطاع صندوق «الأجيال القادمة» مرهونة باستمرارية دوران عجلة التنمية



أن اوان تفعيل الاستثمارات المحلية عبر تنفيذ مشاريع تنموية كبرى بشراكة مع القطاع الخاص

جاء قرار الحكومة برفع نسبة الاستقطاع من الإيرادات العامة لحساب صندوق احتياطي الأجيال القادمة من 10 إلى 25٪، بدءاً من الميزانية العامة لعام 2012/2013. ليمس موضعاً جوهرياً فيما يتعلق بالإفناق العام للدولة واستراتيجيتها التنموية للأجيال الحاضرة والمقبلة.

فالقرار الحكومي يعكس إدراكاً ووعياً كبيراً بالمخاوف من تأثر مدخرات الأجيال القادمة ومن ارتفاع معدلات التضخم الراهنة والمستقبلية على الصعيد العالمي، كما يكشف عن محاولة جادة لاستدراك الأداء الهزيل للبرنامج تنفيذ الخطة التنموية للبلاد، ويستشف من هذه الخطوة أيضاً مؤشراً قوياً يتمثل في طغيان معدلات الإفناق الاستهلاكي على نظيره الاستثماري على نحو ما يكشف عنه تضخم الباب الأول من الميزانية العامة للدولة والناجم عن الزيادات الهائلة في المصروفات الجارية كالرواتب والأجور والدعم.

في ضوء ذلك، انصار خبيران اقتصاديان استطلعت «الأخبار» آراءهما عدة تساؤلات حول قرار رفع نسبة الاستقطاع لصالح صندوق احتياطي الأجيال القادمة، منها على سبيل المثال لا الحصر: هل نسبة الزيادة الجديدة في الاستقطاع 25٪ سوف تكون كافية في ضوء المعطيات الاقتصادية والمالية المحلية والخارجية؟ وهل ستكون الكويت بحاجة لزيادة هذه النسبة بشكل دوري؟ وإلى أي مدى ستتأثر هذه الزيادة على تنفيذ برامج خطة التنمية؟ وما التأثيرات المحتملة للزيادة في الاستقطاع على الميزانية العامة والاتفاق العام للدولة؟ وأي نوعية من الاستثمارات ينبغي أن توجه إليها الزيادة الجديدة بحيث تخدم برامج التنمية من جهة، وتضاعف من قيمة مدخرات الأجيال القادمة من جهة أخرى؟

الاستقطاع والتنمية

بداية، رأى خبير اقتصادي - فضل عدم ذكر اسمه - أن الفلسفة الحاكمة لتأسيس صندوق الأجيال القادمة تستوجب الربط بين نسبة الاستقطاع وكل الإنفاق العام بميزانية الدولة وخطة التنمية، مبنياً أن نسبة الاستقطاع القديمة والبالغة 10٪ كانت كافية للحفاظ على القيمة

الحقيقية لمخرات اجيال المستقبل، لأنه - كما كان طوال الثمانينيات وحتى النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي - كان يتم استثمار هذه النسبة وغيرها من إيرادات الدولة في مشاريع تنموية طويلة المدى والأثر سواء كانت استثمارات خارجية، أو محلية (بنية تحتية، تعليم، صحة... الخ)، وبالتالي كان هناك مخزون أصولاً يصفه مستقر من جهة، ويدير أموالاً بصفة مستمرة من جهة أخرى، فكانت نسبة الـ 10٪ تعزز عوائد برامج التنمية في الميزانية العامة للدولة. وكان ذلك يتم في أجواء من الاستقرار والتعاون فيما بين الحكومة والمجلس الأمة وما وفر مناخاً ممتازاً لسن تشريعات تخدم عملية التنمية، وتساهم في تنفيذ برامجها على أرض الواقع دون عوقاق.

وأضاف قائلاً: «منذ النصف الثاني من التسعينيات - حيث سادت أجواء التوتّر في الحياة السياسية الكويتية - لم تعد الـ 10٪ كافية لحفظ حقوق الأجيال القادمة، إذ تضاعلت التشريعات الاقتصادية، ولم يعد هناك رافد تنموي قوي، بل وتفتت النزعات الاستهلاكية، وطفى الإفناق التجاري على نظيره الاستثماري».

ومن هنا، جاء قرار الحكومة صائباً بشأن رفع نسبة الاستقطاع إلى 25٪ من الإيرادات العامة للدولة، وسوف تظل الحاجة ملحة لرفع هذه النسبة بشكل دوري مادام الإنجاز التنموي باقياً على حاله المتريدي الحالي، ذلك أن نسبة الاستقطاع بحد ذاتها ليست ذات أهمية بل أهميتها تنبع من ربطها بما يتم استثماره في

مشاريع التنمية وما تدره الأخيرة من عوائد. فوائده مشروطة من جهة أخرى، رأى أحد خبراء المالية العامة أن رفع نسبة الاستقطاع لصندوق الأجيال القادمة إلى 25٪ سوف يحقق مزايا تشغيلية جمّة على مستوى الاقتصاد الوطني لاسيما فيما يتعلق بتحسين كفاءة الإنفاق العام، ووقف الهدر في إيرادات الميزانية العامة، مستدركاً بأن تحقيق هذه المزايا مشروط بأن يتم توجيه مدخرات الأجيال القادمة نحو استثمارات تنموية محلية بالأساس تحيط بالاستثمار في الخارج، ناهيك دفع مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي إلى إطلاق تحذير من

احتمال عدم مقدرة الكويت على الوفاء مستقبلاً بالتزاماتها المالية في بند المصروفات إذا استمر الحال على ما هو عليه، يضاف إلى ما سبق، المخاوف من عدم استمرار أسعار النفط عند مستوياتها المرتفعة الحالية خاصة في ضوء العوامل الجيوإستراتيجية، التكنولوجية ذات الصلة ببدائل الطاقة المتجددة. وفي ضوء ذلك، يتفق الخبراء على ضرورة ضخ الاستقطاعات الجديدة المخصصة لصندوق الأجيال القادمة في استثمارات تنموية محلية خاصة أن هناك مشاريع ضخمة يمكن أن تحقق عوائد طويلة الأجل مثل مشروع طريق الحرير، لافتين إلى أنه قد حان الوقت لتفعيل هذا النمط من الاستثمارات وتشجيع القطاع الخاص الكويتي، بما يحقق فوائد

فلسفة وآلية عمل صندوق احتياطي الأجيال القادمة

وفقاً لرسوم تأسيس صندوق احتياطي الأجيال القادمة الصادر عام 1976 تم فتح حساب خاص لإنشاء احتياطي بديل للثروة النفطية مكون من 50٪ من رصيد الاحتياطي العام للدولة في سنة الأساس يمول سنوياً عن طريق استقطاع 10٪ من الإيرادات العامة للدولة، اعتباراً من السنة المالية (1976 - 1977)، ويعاد استثمار عوائد تلك الأموال في حساب الاحتياطي من خلال الهيئة العامة للاستثمار التي تقوم نيابة عن الدولة باستثماره في شتى المشاريع الاقتصادية الداخلية والخارجية. وبالتالي، يعتبر احتياطي الأجيال القادمة المصدر الأساسي الذي تعتمد عليه الدولة في تغطية أي أزمة اقتصادية تمر بها البلاد، لحين تصحيح الهيكل الاقتصادي للدولة.

استراتيجية على أكثر من صعيد: فمن ناحية أولى يفعل برامج خطة التنمية المعلنة، ويوفر عوائد مالية يعاد تخصيصها ثم استثمارها لصالح الأجيال القادمة. ومن ناحية ثانية يساهم في تحقيق الرغبة السامية لصاحب السمو الأمير في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري عالمي واقليمي. ومن ناحية ثالثة، فإن ضخ مدخرات «الأجيال القادمة» يستحى المال العام من مخاطر الاستثمارات الخارجية خاصة بالنظر إلى أن تداعيات الأزمة العالمية ما زالت موجودة، بل وهناك مؤشرات على أزمة قادمة، فضلاً عن صعوبة ومخاطر تسهيل الأصول المستثمرة بالخارج.

● محمد البديري

في حال التقاعس عن إصلاح البنى الاقتصادية الراهنة

تقرير اقتصادي: دول الخليج تواجه مخاطر التنمية الهشة

يحمل السمات الخاصة الدول الخليجية اقتصادياً واجتماعياً وسكانياً وثقافياً، ويراعى في الوقت نفسه طبيعة التجارب التنموية التي تتبناها دول الجوار، تحقيقاً لقدرة تنافسية عالية وسط المحيط الإقليمي والدولي، ومراعاة الواقعية والتوازن في الأهداف التنموية المراد بلوغها بحيث تسير أبعاد تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية متوازنة مع بعضها جنباً إلى جنب وبالتوازي مع محاور التنمية الأخرى التعليمية والثقافية والصحية والعمرائية والإسكانية، مع تنوع مصادر الدخل الوطني، وعدم الاعتماد كلياً على مصدر وحيد ناخب مثل النفط، ويكون ذلك من خلال العمل على تشجيع قطاعات اقتصادية وإنتاجية وأداة كالتقاعين الصناعي والخدمي وغيرهما.

وحت تقرير «جامعة الأمم المتحدة» دول مجلس التعاون الخليجي على ضرورة انتقاء القطاعات الاقتصادية التي سيتم فيها إطلاق يد القطاع الخاص، مع وضع الضوابط التشريعية والتنظيمية اللازمة لضمان فاعلية الأداء والتأكد من الحفاظ على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعمالة الوطنية التي ستتقلل للعمل في القطاع الخاص لاحقاً.

● محمد البديري



تطوير البنى التحتية مطلب ضروري لدول الخليج

وجماعات - وذلك بالنظر لحجم التحديات التي تواجهها على الصعيدين الإقليمي والدولي، الأمر الذي يتطلب العمل الدؤوب من أجل زيادة درجة تنافسية اقتصاداتها وتعزيز ملاءمتها المالية. وعن أبرز الإصلاحات الهيكلية الواجب على هذه الدول القيام بها على المستويات التنموية والمالية والاقتصادية الداخلية والخارجية حتى تتمكن من الدخول بقوة إلى عصر العولمة الاقتصادية أفاد التقرير بأنها تشمل: بناء نموذج تنموي

وشدد التقرير على ضرورة مشاركة جميع الأطراف الرسمية والأهلية وتضافر جهودها وتنسيق حركتها على نحو يضمن التخطيط لمستقبل أفضل للأجيال القادمة، مشيراً إلى أن ذلك هو الاتجاه السائد في العالم الآن أي الشراكة الفعالة بين الرؤى الحكومية والأهلية في التخطيط للتنمية المستدامة للمجتمع واستشراف آفاق مستقبله التنموي. وتذكر أن الفترة الحالية تشكل مرحلة حاسمة لمستقبل الاقتصادات الخليجية - فرادي

دعا تقرير اقتصادي متخصص دول مجلس التعاون الخليجي إلى إجراء جزمة من الإصلاحات الهيكلية على المستويات التنموية والمالية والاقتصادية الداخلية والخارجية حتى تتمكن من التعامل بقوة مع تداعيات عصر العولمة الاقتصادية، محذراً من أن التقاعس عن إنجاز هذه الإصلاحات سوف يلحق ضرراً بالغاً بمستقبل الأجيال القادمة، وسيجعل التنمية في دول الخليج هشة ومن ثم عرضة للأزمات المحلية، وغير محصنة من عدوى الأزمات المالية الخارجية لاسيما أن اقتصادات دول مجلس التعاون ترتبط ارتباطاً مباشراً وثيقاً بالاقتصاد العالمي بسبب صادراتها من النفط، واعتمادها شبه الكلي على الواردات الخارجية.

وأشار التقرير الصادر حديثاً عن معهد الطاقة والبيئة التابع لجامعة الأمم المتحدة بكندا الذي أن «الملاح العامة للخصر الذي تعيش فيه لاسيما من زاوية التقدم الاقتصادي والتكنولوجي تجعل الدول العربية - وفي القلب منها دول الخليج - تقف على اعتاب مرحلة جديدة تتجف بالتطورات والتغيرات المحلية والإقليمية والدولية على مختلف الأصعدة، مما يستدعي بلورة رؤية شاملة وصياغة استراتيجية متكاملة لمستقبل التنمية في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية».

لندن تجذب المستثمرين في العقارات الفاخرة

بعدما احتلت نيويورك المرتبة الأولى في سوق العقارات الفاخرة، بدأ هذا الشرف يعود إلى لندن، وهكذا «طارت» هذه السوق بحيث أن سعر القدم المربعة الواحدة في الأحياء الفاخرة يبلغ الآن نحو 10 آلاف دولار، ووجدت البحوث أن كبار المستثمرين الحائزين إزاء حركة الأسواق في هذا الزمن الاقتصادي العسير اتخذوا من لندن قبلة لحماية أموالهم المائلة داخل العقارات السكنية. وتبعاً للدراسات التي أجرتها «سي بي آر إي» (CBRE) الأميركية، وهي أكبر مؤسسات الخدمات العقارية في العالم، فقد أحال الطلب على المساكن الفاخرة العاصمة البريطانية إلى أعلى مكان للاستثمار في هذا المجال عبر العالم بأسره، ويتضح هذا جلياً في حقيقة أن متوسط ما دفعه المستثمرون في دور لندن النيفة العام الماضي بلغ 6 آلاف جنيه

عقارات دبي تعزز أداءها في الربع الثالث

العربية: أكدت شركة «هامبتن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» نتجاً مسند: «تتجه أنظار كبار المستثمرين إلى السوق العقارية في دولة الإمارات العربية المتحدة، لاسيما قطاع العقارات التجارية في دبي كحصد للعائدات المستقرة، من منطلق اهتمامهم بشراء عقارات مؤجرة بالفعل، لتكون مسوداً ثابتاً ومؤكداً يضمن عوائد قوية على استثماراتهم. ووفقاً لـ «هامبتن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، هناك طلب قوي على المشاريع التجارية الجديدة مثل «بوليفارد بلازا» الذي طوره «إعمار العقارية» في «وسط مدينة دبي»، في حين تستمر مشاريع الأبراج التجارية المميزة مثل «كارنسي هاوس 2» في «مركز دبي المالي العالمي»، و«إعمار سكوير»، و«برج ذا إتش دبي» على طريق الشيخ زايد في استقطاب عملاء جدد.

أكد مسؤول إدارة المنظمات والاتحادات العربية بجامعة الدول العربية محمد خير عبد القادر أن القمة العربية المنتظر انعقادها في الرياض في يناير 2013 ستركز أجندة أعمالها على متابعة تنفيذ القرارات التي صدرت في قمتي الكويت وشم الشيخ والتي جاءت في مقدمتها دعم مبادرة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بشأن إنشاء صندوق خاص لتمويل إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وأشار عبد القادر في تصريحات خاصة لـ «الأخبار» إلى أنه تم تفعيل جزء كبير من هذه المبادرة حيث تم توفير حوالي 1,5 مليار دينار من إجمالي 2 مليار دينار، وهو ما يعد إنجازاً كبيراً، مشيراً إلى أنه إذا تم توظيف تلك المبالغ بالصورة الصحيحة فإنه يمكن أن تحقق الهدف المنشود من المبادرة عبر إنجاز خطوات فعالة في تنمية وإقامة

عبد القادر لـ «الأخبار»: قمة الرياض الاقتصادية تناقش سبل تفعيل مبادرة الكويت بإنشاء صندوق لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

التكاملية التي يمكن إقامتها بين الدول العربية وتأتي في مقدمتها الاستثمار الزراعي لمواجهة مشاكل الأمن الغذائي خاصة مع توافر الامكانيات التي يمكن أن تحقق النجاح لإقامة تلك المشروعات، موضحاً أن المشروعات الخاصة بالكهرباء والطاقة بدأت تلقى اهتماماً عربياً خلال الفترة الحالية داخل اجتماعات جامعة الدول العربية ومن بينها مشروعات الربط الكهربائي العربي واجتماعات منظمة الدول العربية المصدرة للبتروول «الوابك» والهيئة العربية للطاقة، مشيراً إلى أنه ورغم أن تلك المشروعات تتطلب استثمارات ضخمة إلا أنه يمكن توافرها من خلال الصناديق التمويلية العربية مثل الصندوق العربي للامانة الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي.

● القاهرة - ناهد امام

العربية الداعمة للعمل العربي المشترك في مختلف المحافل، مشيراً إلى أن الصناديق العربية التمويلية المهمة على مستوى الوطن العربي تتخذ من الكويت مقراً لها وفي مقدمتها الصندوق العربي للإمان الاقتصادي والاجتماعي إلى جانب الصندوق القطري - الكويتي للتنمية. ولفت إلى أن العديد من الدول العربية تعاني حالياً من مشاكل هيكلية مرتبطة باقتصاداتها وبالتالي فإن هناك حاجة ماسة لجذب الاستثمارات المهاجرة في الخارج والتوسع في إقامة مشروعات استثمارية داخل الدول العربية، مشيراً إلى أن الفترة الاخيرة تشهد العديد من الاجتماعات للدول العربية والمنظمات من خلال جامعة الدول العربية مناقشة آليات التوسع الاستثماري بالمنطقة وأشار عبد القادر إلى أن هناك العديد من المشروعات

تلك المشروعات المستهدفة خاصة أن التجارب العالمية تؤكد تقدم دول شرق آسيا إلى تلك المستويات المرتفعة من النهضة الاقتصادية بسبب الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وأوضح أن من بين توصيات قمة الكويت الاقتصادية، والتي بدأت تأخذ خطوات عملية، اعداد برنامج الامن الغذائي العربي وسيتم الاعلان عن انجازات ذلك البرنامج خلال قمة الرياض المقبلة. وقال عبد القادر انه ستم مناقشة اجندة الموضوعات الاقتصادية الاساسية التي سيتم طرحها على جدول اعمال قمة الرياض خلال اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي والذي سيعقد على المستوى الوزاري يومي 6 و5 ديسمبر بالامانة العامة لجامعة الدول العربية. وأكد ان الكويت معروفة تاريخياً انها من الدول